الأمم المتحدة

E/AC.51/2020/L.4/Add.29

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
25 June 2020
Arabic
Original: English

**لجنة البرنامج والتنسيق**

**الدورة الستون**

8 حزيران/يونيه – 3 تموز/يوليه 2020

البند 7 من جدول الأعمال

**اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الستين**

## مشروع تقرير

*المقرر*: السيد فيليكس – فيس **إيبوا إيبونغي** (الكاميرون)

**إضافة**

## المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لسنة 2021

*(البند 3 (أ))*

### البرنامج 27
### الأنشطة المشتركة التمويل

1 – نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 31)).

2 – وعرض رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية، ورئيسة وحدة التفتيش المشتركة، وأمينة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومديرة أمانة المكتب البرنامج، وأجابوا، مع ممثلين آخرين للأمين العام، على الأسئلة التي أثارتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

070720 300620 20-08395 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

**المناقشة**

3 - أعربت الوفود عن تأييدها للبرنامج ودوره فيما يتعلق بتنسيق الأنشطة واتساقها داخل منظومة الأمم المتحدة.

4 - وفيما يتعلق بلجنة الخدمة المدنية الدولية، أكدت عدة وفود من جديد دعمها لنظام الأمم المتحدة الموحد والدور الحاسم الذي تؤديه اللجنة في تشجيع إقامة خدمة مدنية دولية وحيدة وموحدة ذات معايير وأساليب وترتيبات موحدة فيما يتعلق بشؤون الموظفين، وهي بالغة الأهمية لفعالية وكفاءة سير عمل منظومة الأمم المتحدة. وأثيرت شواغل إزاء أوجه التفاوت الحالية في نظام الأمم المتحدة الموحد الناشئة عن قرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بشأن تسوية مقر العمل، وشكرت الوفود اللجنة على الجهود التي تبذلها في معالجة المسائل المتعلقة بتسوية مقر العمل. وتم التشديد على أن الجمعية العامة قد أوضحت رأيها بشأن ولاية اللجنة وسلطتها، وأشير إلى أن تنفيذ مؤسسات النظام الموحد الكاملَ والمتسقَ لمجموعة عناصر الأجر لا يزال مقياسا هاما للأداء.

5 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده الكامل لنهج وحيد وموحد في تنظيم شروط الخدمة وتنسيقها داخل نظام الأمم المتحدة الموحد. وتم التشديد على أن الهيئة الفرعية الوحيدة للجمعية العامة التي كُلفت من خلال نظامها الأساسي باتخاذ قرارات مقابلة هي لجنة الخدمة المدنية الدولية، وأن المنظمات الـ 28 التي تقبل طوعا الأنظمة المطبقة في النظام الموحد يتوقع منها أن تنفذ هذه القرارات دون استثناء ودون تأخير لا مبرر له. وأشار الوفد نفسه إلى أن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 لا تتعارض مع ولاية اللجنة، وأيد اعتزام اللجنة وضع وتعزيز نظام موحد للمرتبات والبدلات والاستحقاقات.

6 - وتم التشديد على ضرورة احترام مبدأي نوبلمير وفليمنغ الأساسيين، على أمل أن يتم استعراض منهجيات الدراسات الاستقصائية للمرتبات على النحو المقرر، وأن تظل شروط استخدام موظفي فئة الخدمات العامة تستند إلى أفضل الظروف المحلية السائدة. ومع مراعاة الهدف المعلن عنه المتمثل في جعل نظام تسوية مقر العمل أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ به، أعرِب عن رأي مفاده أن تسوية مقر العمل، بوصفها عنصرا متغيرا، ينبغي أن تعكس، كما كان في السابق، الفرق الحقيقي في تكلفة المعيشة بين مراكز العمل والمدينة الأساس، نيويورك.

7 - وذكّر أحد الوفود، في معرض حديثه عن مسألة التنوع، بأن تكوين الموظفين في جميع مؤسسات نظام الأمم المتحدة الموحد ينبغي أن يعكس قوة عاملة متنوعة أيضا من منظور التوزيع الجغرافي، وطلب إلى اللجنة أن تُعِد تقريرا شاملا يعكس جميع منظورات التنوع. وتم التشديد أيضا على دور اللجنة، الذي ينبغي أن تحدده الجمعية العامة وحدها، دون الحاجة إلى إشراك أطراف ثالثة في العملية.

8 - ولئن رحبت وفود بما تم التركيز عليه في مقياس الأداء المقترح لعام 2021، الذي يعكس الأثر على تنفيذ برامج المنظمات، أُعرب عن رأي مفاده أن الأمر لا يتعلق فقط بدفع أجور أكبر للموظفين، حيث يلزم التركيز بشكل واضح على ضمان اتخاذ التدابير التي تلبي احتياجات المنظمات وتكون ميسورة التكلفة، وأنه تُشجَّع اللجنة على اعتبار الدول الأعضاء جزءا من تركيزها على أصحاب المصلحة. وأثير سؤال عما إذا كان " عدم وجود دعاوى قضائية يرفعها الموظفون" مقياسا واقعيا للأداء، لا سيما وأن التغييرات القائمة على الأدلة لا تؤدي دائما إلى زيادة في البدلات. وطُلبت معلومات إضافية عن عدد قضايا الموظفين المرفوعة ضد قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية في عامي 2019 و 2020 حتى الآن ونقاط الخلاف فيها،

وعن الحالة الراهنة للنظر في تلك القضايا. كما طُلب وضع جدول زمني مستكمل لاستعراض منهجية تسوية مقر العمل وتنفيذ الجولة المقبلة من الدراسات الاستقصائية لتكاليف المعيشة، بالنظر إلى أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

9 - وفيما يتعلق بالفقرتين 31-14 و 31-15 من التقرير، طلبت بعض الوفود توضيحات بشأن استراتيجية الاتصال التي تعتزم لجنة الخدمة المدنية الدولية تنفيذها، بما في ذلك كيفية التوعية بالجوانب التقنية التي ينطوي عليها عمل اللجنة، والاتصال بالإدارة في المنظمات، بالإضافة إلى موظفي المنظمات المشاركة في نظام الأمم المتحدة الموحد. وأعرِب عن رأي مفاده أن الجهود المبذولة لبناء استراتيجية قوية للاتصال من شأنها أن تؤدي بشكل كبير إلى الحفاظ على الاتساق وزيادة الاتصال بشأن مختلف جوانب مجموعة عناصر الأجر في نظام الأمم المتحدة الموحد.

10 - وفيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة، رحبت عدة وفود بعمل الوحدة وبالجهود المتواصلة التي تبذلها لتحسين الكفاءة والفعالية والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، تم الإعراب عن تقدير كبير لأهمية ونوعية تقارير الوحدة. وأعرب وفد آخر عن ارتياحه للخطة البرنامجية المقترحة للوحدة لعام 2021. ونظرا لأن الوحدة تظل هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المكلفة بإجراء عمليات التقييم والتفتيش والتحقيق على نطاق المنظومة، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي لها أيضا أن تدمج منظور التوزيع الجغرافي في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، وَيَتوقع رؤية تقرير عن تحسين التوزيع الجغرافي للبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا وغير الممثلة يشمل كامل نطاق المنظومة.

11 - وفيما يخص الفقرة 31-38 من التقرير، لوحظ أن اختيار مواضيع التفتيش مهم للحفاظ على أهمية توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتعزيزها. وأثيرت أسئلة بشأن الكيفية التي تقرر بها الوحدة ما هي المنظمات أو المواضيع المستهدفة من بين المقترحات والمدخلات المعروضة عليها. وطُلب أيضا توضيح بشأن التدابير التي تتخذها الوحدة لزيادة معدل قبول توصياتها.

12 - ورحبت عدة وفود بالعمل الذي قام به مجلس الرؤساء التنفيذيين خلال السنة الماضية، وأعربت عن تقديرها، ولا سيما للعمل الهام الذي اضطُلع به على نطاق المنظومة لتعزيز جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى منع التحرش الجنسي في مكان العمل والتصدي له. وأكدت الوفود على أهمية أن تحافظ منظومة الأمم المتحدة على جهودها الرامية إلى كفالة عدم التسامح إطلاقا مع التحرش الجنسي، باتباع نهج قوي يركز على الضحايا، وأعربت عن ثقتها في أن المدونة النموذجية لقواعد السلوك الخاصة بمناسبات الأمم المتحدة، وقاعدة بيانات أداة التحقق من انعدام السوابق (Clear Check)، والتحقيقات القوية في حالات التحرش الجنسي في الوقت المناسب ستساعد على تحقيق هذا الهدف. ولوحظ أن الابتكار بالغ الأهمية لضمان قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ ولاياتها بفعالية والاستجابة للتحديات والأولويات الجديدة والناشئة. وذُكر أن من المهم بنفس القدر أن تكون لدى كيانات منظومة الأمم المتحدة سياسات وممارسات في مجال الموارد البشرية تكفل لها استقدام واستبقاء وتنمية المواهب اللازمة للتمكن من الاستجابة للطلبات والتحديات الجديدة التي تواجهها الأمم المتحدة في إنجاز برامجها.

13 - وبينما رحبت عدة وفود بعمل فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأعربت عن امتنانها للنهج الذي يركز على

الضحايا، أعرب أحد الوفود عن ضرورة اتباع نهج أكثر شفافية وتوازنا في تحديد أولويات المجلس، وأكد على أن أي شكل من أشكال التمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين غير مقبول على الإطلاق، كما ورد في عدة مواد من ميثاق الأمم المتحدة. وأبرِزت أهمية وجود بيئة عمل خالية من أي شكل من أشكال التحرش. وفيما يتعلق بالخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021، رأى الوفد نفسه أن عمل فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يشمل أيضاً حالات الاتهامات الباطلة بالتحرش الجنسي، فضلاً عن تلبية الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية تكفل الحفاظ على حقوق وحريات الأشخاص الذين يُشهر بهم.

14 - وأشار الوفد نفسه إلى أنه ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين أن يضطلع بأنشطته في امتثال صارم للولايات القائمة، وتساءل عما إذا كان المجلس مكلفا بأداء عدة أنشطة مذكورة في التقرير. وطُلب توضيح بشأن سبب إطلاق مبادرة تكميلية لوضع استراتيجية إطارية للموارد البشرية تطبق على القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة. وطُلب مزيد من التوضيح بشأن إجراءات الشراء المشتركة (طلبات تقديم العروض) فيما يتعلق بالخدمات المصرفية ، وطُلب تقديم معلومات إضافية بشأن الولايات. وطلب أحد الوفود أيضا تقديم معلومات مستكملة عن الطلبات التي قدمتها الجمعية العامة إلى الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لإجراء استعراض لهيكل الولاية القضائية للنظام الموحد، نظرا لأن مؤسسات نظام الأمم المتحدة الموحد تواجه تحديا يتمثل في وجود محكمتين إداريتين مستقلتين، وبذل كل جهد ممكن لكفالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة على نطاق نظام الأمم المتحدة الموحد تنفيذا كاملا ودون تأخير لا مبرر له.

15 - وهنأت الوفود مجلس الرؤساء التنفيذيين على العمل الذي قام به في مجال تقديم الدعم للدول الأعضاء بشأن تعدد اللغات، وطلبت تقديم معلومات مستكملة عن دعوة الجمعية العامة للأمين العام، من خلال دوره في المجلس، إلى دعم اتباع نهج شامل ومنسق بشأن تعدد اللغات داخل منظومة الأمم المتحدة.

**الاستنتاجات والتوصيات**

16 - **أشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به لجنة الخدمة المدنية الدولية، وأشارت إلى دورها الرئيسي في تمكين المنظمات الأعضاء من تنفيذ ولاياتها عن طريق تهيئة ظروف الخدمة اللازمة لاجتذاب الموظفين، الذين هم المورد الأكثر قيمة في النظام الموحد للأمم المتحدة، والاحتفاظ بهم.**

17 - **وكررت لجنة البرنامج والتنسيق تأكيد الصلاحية الممنوحة للجنة الخدمة المدنية الدولية، على نحو ما أعيد تأكيده في قرار الجمعية العامة 255/74 ألف وباء، لوضع مضاعِفات تسوية مقر العمل لمراكز العمل في نظام الأمم المتحدة الموحَّد، وأكدت على الفقرة 3 من القرار 255/74 ألف، التي حثت فيها الجمعية المنظمات الأعضاء في النظام الموحَّد للأمم المتحدة على أن تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة، بما يتفق مع نظامها الأساسي، من أجل إعادة الاتساق لنظام تسوية مقر العمل وإعادة توحيده على سبيل الأولوية وفي أقرب وقت ممكن عملياً.**

18 - **وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعيةُ العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل حث جميع مؤسسات النظام الموحد على ضمان تنفيذ كل ما تقرره لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة تنفيذا تاما وموحّدا وفي أوانه.**

19 - وأكدت اللجنة من جديد أن الجمعية العامة طلبت في قرارها 255/74 باء إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يجري استعراضا لهيكل الولاية القضائية للنظام الموحد ويقدم استنتاجات الاستعراض والتوصيات إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن .

20 - وأشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به وحدة التفتيش المشتركة، وأكدت على أهمية التزامها الطويل الأمد بتعزيز الشفافية والمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

21 - وأكدت اللجنة على كون الجمعية العامة أحاطت علما، في قرارها 287/73، مع التقدير بإعداد الوحدة لإطار استراتيجي متوسط الأجل وطويل الأجل للفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2029، وشجعت الوحدة على التشاور والتعاون مع المنظمات المشاركة، وعلى تطبيق الدروس المستفادة في وضع إطارها الاستراتيجي للفترة من عام 2020 إلى عام 2029، مع مراعاة الإصلاحات التنظيمية الجارية.

22 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعيةُ العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل التشجيع على اتباع نَهج منسق إزاء تعدد اللغات، الذي يمثل إحدى القيم الأساسية في منظومة الأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

23 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.